نهاية دولة المماليك
(دراسة تحليلية)

د. إبراهيم حسني صادق ربايعة*

* مشرف أكاديمي متفرغ، منطقة طولكرم التعلمية، جامعة القدس المفتوحة / فلسطين.

ملخص:

تحدثت هذه الدراسة عن أسباب سقوط الدولة المملوكية وخلفية هذا الانهيار الذي لحق بالمماليك الذين كان لهم شأن كبير حظوا به أكثر من قرنين من الزمان، فقد قامت الدراسة – بداية– بالكشف عن الأوضاع الداخلية في الدولة المملوكية من حيث: الإدارة والجيش والسكان – أهل المدن والعربان وأهل الريف وأهل الذمة – وختم هذا الجانب بالتعرف إلى الأوضاع الاقتصادية للدولة المملوكية، كما تناولت الدراسة الأوضاع الخارجية المحيطة بالمماليك، وأثر التطورات الخارجية على استمرار دولة المماليك وبقائها، وقامت الدراسة بتحليل الأسباب التي أطاحت بالمماليك أنفسهم، بوصفهم عائلة سياسية حالهم في ذلك حال بقية العائلات الأخرى في الدول التي منيت بالانهيار والاندثار رغم اختلاف الأمكنة والأزمنة.

Abstract

This study deals with the reasons which caused the collapse of the Mameluke State as well as the collapse on the Mamelukes who had a particular importance for more than 2 decades. Initially, the study addresses the internal circumstances of the State in terms of the army, population: the urban, bedouin , rural and non-Moslems. The study concludes this part by describing the state's economic conditions. On the other side, the study tackles the external conditions which surrounds the Mamelukes along side with the effect of the external developments on the state's continuity and existence.

In addition, the study analyses the causes which caused the overthrow of the Mamelukes themselves being a political family like the other families in the countries which collapsed and seased to exist regadless of the differences in time and place.

مقدمة:

بات معروفا لدى علماء السياسة أن للدولة عمراً زمنياً محدداً تمر فيه، فعندما تنشأ الدولة تبدأ بإعداد كوادرها وتطوير قدراتها في شتى المجالات المتاحة أمامها؛ لتصبح في مصاف الدول العظيمة في التاريخ، وعند نقطة معينة ولظروف متعددة يبدأ المنحنى البياني لها بالانحدار؛ فتدخل في متغيرات تؤدي إلى تراجعها، ومن ثم زوالها عن الوجود، من هنا، نجد أن عوامل كثيرة تؤثر في توجيه التاريخ وتشكيل الجماعات والعائلات السياسية، فتظهر هذه العوامل وكأنها تسيطر على اتجاهات الناس، وربما يطغى بعضها على بعضها الآخر حتى يصبغ ذلك العصر بلونها ويحمل سماتها، فكان العنصر الديني في العصور الوسطى العنصر الرئيس في تشكل الدول والجماعات، بينما تعد الرأسمالية الاقتصادية في الأيام الحاضرة الإطار الرئيس في بناء الجماعات وتشكل الدول، ولا يمكن أن تقوم عملية التغيير على عامل واحد، فالقادة مثلاً، أصحاب الإنجازات لشعوبهم من أمثال صلاح الدين ونابليون ما هم إلاّ نتيجة مجموعة عوامل طبيعية واجتماعية واقتصادية وسياسية تضافرت لتكوين هذا الجسم الشاب.

لقد جعل المختصّون في علم الحضارات هذه الاعتبارات معياراً دقيقاً يعتمد عليه عند دراسة أحوال الدول عبر التاريخ، وأنموذجاً تنسج على منواله دراسات مقارنة لدول أخرى، ولنا أن ننهل من حياض التاريخ البشري عبراً ودروساً، فالتجربة التاريخية أمدتنا بأمثلة كثيرة عن الدول البائدة، كانت أسباب زوالها متقاربة بصرف النظر عن معايير وجودها شرقية كانت أم غربية، لكن المتغيرات لا ترحمها إذا غفلت ساعة، وتلكأت عن أداء مهماتها، وتقوقعت على نفسها، فالهلاك- لا محالة- مصيرها.

تقوم هذه الدراسة بتحليل الخلفيات التي أدت إلى انهيار الدولة المملوكية بعد أن كانت تراوح مكانها يوماً من الأيام، معتمدة على إجراءات المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعمد إلى تحليل الأوضاع العامة، والدوافع التي أدت إلى انهيارها بعد أن استمرت في حكم مصر وبلاد الشام من سنة٦٤٨هـ-٩٢٢هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م، وسوف تبدأ الدراسة خطوات التحليل بإلقاء الضوء على التحديات الداخلية منها والخارجية، التي سبقت ورافقت الحرب الفاصلة مع العثمانيين، أما المادة العلمية فقد عكفت الدراسة على سبر أعماق المصادر التاريخية التي صنفها أهل ذلك العصر، ووصفوا بها تلك الحقبة الحرجة في العلاقات الإسلامية الإسلامية. حيث تبلور في ذلك العصر واقع حضاري، ومستجدات أثرت على المنطقة المقصودة من ذلك النزاع لقرون عدة قادمة.

كما أنه يقتضي التنويه ابتداءً، أنه بات من المألوف عند دراسة انهيار دولة المماليك إرجاع المؤرخين الهزيمة الكبيرة في مرج دابق إلى أسباب مباشرة، وغفلوا عن إرجاع هذه الهزيمة أو هذا الانهيار إلى أسباب غير مباشرة، توصف بأنها عملية تراكمية طويلة الأثر على معظم مناحي الحياة المملوكية، وهي التي كانت وراء ظهور تلك الأسباب من خيانة وغيرها، فجعلت من السهل وجود شخص كخاير بك الذي خان جنده وأبناء جلدته، وجعلته ينضم إلى معسكر الأعداء دون تحرج، من هنا يمكن إعادة خلفية السقوط وأسبابها التاريخية غير المباشرة إلى تفاقم الأزمات الداخلية والخارجية الملقاة على كاهل الدولة المملوكية، والتي أفقدتها السيطرة على المؤسسات الإدارية والاقتصادية الفاعلة في ذلك العصر.

الأوضاع الداخلية:

بداية، عندما نتناول الناحية الداخلية بالدراسة والتحليل نبدأ برأس الهرم الإداري المملوكي، وهو السلطان، فقد استلم السلطنة في أواخر عهدها مماليك ليس لهم دراية بمدخلات السياسة ومخرجاتها، وكانوا قليلي الخبرة في العمل العسكري، ومنهم الأميّ الذي لا يقرأ ولا يكتب، وكان شغلهم الشاغل اللهو والمجون والترف، والمبالغة في المراسيم التي تظهر هيبة السلطان وعظمته في المواكب والمناسبات والأعياد وعند الخروج إلى الحرب، كما شُغِف بعضهم في التلذذ بقتل الناس، وسلب أموالهم وهوان هتك أعراضهم، وخير مثال على ذلك السلطان محمد بن قايتباي(٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م) الذي شغلته أمور الدنيا من ترف وجمع الأموال وغيرها، ودفعته حماقاته لارتكاب أخطاء خطيرة أثرت على مكانته داخلياً وخارجياً.

كما أن كثرة ظاهرة الانقلابات السلطانية، أفضت إلى تقليل هيبة السلاطين، فلو أخذنا المرحلة الأخيرة من عهد الدولة المملوكية، لوجدنا أنه خلال أشهر قليلة تبدل عدد من السلاطين، فبعد السلطان قايتباي تولى ابنه بعد وفاته بيوم واحد، واستمر في السلطنة ستة شهور، ثم جاء الملك الأشرف قانصوة مملوك قايتباي، إذ حكم أحد عشر يوماً، ثم عاد محمد بن قايتباي وحكم سنة ونصف، واستمرت الانقلابات حتى جاء السلطان قانصوة الغوري.

والداعي الثاني الذي أدى إلى تقليل هيبة السلاطين أنهم سمحوا للنواب والأمراء في أن يمارسوا بعض الصلاحيات السلطانية حسب أهوائهم، لكي لا يعترضهم عارض في لهوهم، مما أوجد ذلك هامشاً كبيراً من الصلاحيات للأمراء، استطاعوا به أن ينافسوا السلاطين،

ويتجرؤوا عليهم.

وظهر التجرؤ على الطقوس السلطانية في استخفاف الأمراء (القرانيص) وأرباب السيوف بالمراسيم الصادرة عن الدواوين السلطانية، والتي أصبحت تحت طائلهم، وغير ملزمة لهم، فمنهم من عمل بها، ومنهم من ردَّها لا لشيء سوى أنها تتعارض مع مصالحهم حتى لو أريد بها الصلاح، ومثال ذلك ما قام به السلطان المملوكي في سنة ٩٠٦هـ/ ١٥٠٠م، إذ رفع العقوبات والغرامات التي كانت تفرض على المناطق التي تُرتكب فيها جرائم، وفرضت- فقط- على الفاعلين، لكن الأمراء والنواب رفضوا ذلك مفضلين السير على ما اعتادوا عليه من العرف القديم.

وكان من سوء طالع السلاطين أن الأمراء قبضوا على ناصية الأمور كلها، وزاحموا السلطان في الإدارة والمُلك، وتصرفوا بأموال الدولة دون رقيب، ومن الأمور التي تعد من ضروب المهانة والاستخفاف بالسلطان، تجرؤ نواب السلطنة على مقام السلطان، كقيامهم بعقد مراسيم وسنن مقصورة على السلاطين، فقد قام أحد نوابه بدمشق سنة٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م بالصلاة بالمقصورة الكائنة بالمسجد الأموي، والتي لا يصلي فيها إلا السلطان.

ومن أمثلة تجرؤ الأمراء أيضاً تدخل مقدمي الألوف في شؤون السلطان، فكثيرة هي المواقف التي لم تكن صادرة عن السلطان، بل صدرت بمشورة حاشيته النافذة من حوله أو من الأجناد، وهذا يعد أمراً قاتلاً لرأس الدولة، ولعل سبب ذلك أن السلطان يبقى مهزوز الشخصية أمام حفنة من الأمراء الذين وفروا له سبل السلطنة، وهذا يعدّ أساس إشكال الإدارة في الدولة المملوكية، بمعنى آخر أن أمر السلطنة يحيط بها هالة من الشكوك والدسائس والحيل والمكر، الأمر الذي ينتهي- عادة- بمقتل السلطان أو الأمراء من حوله.

كما اتسمت الإدارة في هذه الفترة من الحكم بظاهرة انتزاع بعض الملكيات الشخصية، إذ أقدم السلطان قانصوى الغوري - قتيل معركة مرج دابق- على إبطال الميراث الشرعي، وعمل على تحويل تركة الميت إلى السلطان ليبقى ورثته فقراء لا معيل لهم، وقد عدَّ ذلك تعدياً على الحرية الشخصية في التملك من جهة، وارتكاب أعمال مخالفة لما جاء في الكتاب الكريم والسنة الشريفة من جهة أخرى، مما أدى إلى وجود عدم الثقة بالسلطان، وأصبح السكان على مختلف فئاتهم يتمنون زوال حكمه؛ لأنه تطاول على أمور دينهم ودنياهم.

كما وقع السلطان قانصوة الغوري في معضلة تفخيم الذات، وقد ظهر ذلك عند مروره بالمدن الواقعة على طريق مرج دابق، فتعالى على أهلها، ولم يرفع عنهم المظالم التي فرضها عماله بل زاد فيها، ولم يقم بما قام به أسلافه من السلاطين عند عبوره الشام، كذلك اقتنع أن

جيشه لا يقوى عليه أحد، خاصة بعد أن حقق بعض الانتصارات على جيرانه من الدول، فدفعه ذلك إلى فتح أكثر من جبهة في آن واحدٍ، ففي الوقت الذي كان جيشه مشغولاً بمطاردة الخطر البرتغالي الذي هدد الموانئ الجنوبية للجزيرة العربية، كان الغوري يعد جنده لمحاربة السلطان سليم العثماني، وهذه أخطاء فادحة في عُرف القيادات الواقعية، فكان الأجدر به أن يجمع قواه ليستأصل الأخطار المحدقة حوله، واحداً تلو الآخر، فثمة قادة كبار قاموا بمثل ما قام به، فدفعوا حياتهم ومستقبل دولتهم ثمناً لذلك.

كذلك كانت قراراته الاستراتجية مبنية على الظن لا على خططٍ علمية؛ إذ اعتمد الغوري في بعض أحكامه المصيرية على المنجمين وتوقعاتهم، حيث لم يتعامل مع الأحداث بواقعية يستطيع من خلالها معرفة عدوه من صديقه، وقد وصف لنا مؤرخو ذلك العصر أن حاشية الغوري كانت توجهه إلى خاير بك الذي فاحت منه علامات الخيانة، لكنه رفض هذه النصائح؛ لقناعته بما قال له المنجم بأن دولته ستنتهي على يد شخص يبدأ اسمه بحرف السين، وهو نائب الشام سيباي. من هنا، يكون السلطان قانصوى قد أهمل تعقب عيون السلطان العثماني داخل جيشه من الأمراء، هذا من جهة، ولم يخطر على باله يوماً أن من سيقضي عليه هو سليم العثماني من جهة أخرى، لقناعة الغوري باستحالة ذلك.

الجيش المملوكي:

لقد تبين أن للجيش المملوكي دوراً كبيراً في تراجع أداء دولتهم، ويعود ذلك إلى جملة من الاعتبارات، في مقدمتها: عدم التجانس والتآلف بين العساكر المملوكية لوجود فوارق اجتماعية واقتصادية بينهم، فهناك فرق الفرسان التي يتولاها المماليك وحدهم، حيث المال الوفير والإقطاعات الواسعة، والمكانة المرموقة التي لا يجوز أن يحظى بها من هو دون ذلك، أما فرقة المشاة فينخرط بها عامة السكان من أهل المدن والفلاحين والعربان، ويقع تجهيزهم للحرب على كاهل المناطق التي يخرجون منها. إن هذا الواقع – في اختلاف الرتب والامتيازات في الجيش المملوكي – جعل الواحد منهم يتمنى هلاك الآخر، وقد تجلى هذا الخلاف في الموقعة التي حسمت أمرهم، وهي مرج دابق، فقد قال ابن زنبل عن معسكر الغوري: " فكان العسكر كله مختلفاً في بعضه، مفسود النية، ليس له رأي يرجعون إليه، ولا تدبير يقفون عليه، بل كل من تكلم كلاماً يقول الآخر ضده".

وزاد من انهيار قوتهم العسكرية شدة التنافس السلبي بين أفراد الفرقة الواحدة؛ لاختلاف أصولهم ومنابتهم، فالمماليك الذين يشكلون عصب الجيش المملوكي اختلفوا في قضية توزيع

رتبهم العسكرية بناءً على أصولهم الجغرافية، فهناك المماليك الجراكسة والأتراك والإفرنج والعبيد السودان، وهناك أصحاب الرتب العالية كالقرانيص والجلبان والترابي وأولاد الناس، وقد ظهرت هذه العناصر بفعل التطور الديمغرافي والحضاري داخل المجتمع المملوكي. من هنا، تعد هذه الظاهرة المستشرية في الجيش المملوكي قد ولدت الدسائس والمكائد الكفيلة بهزيمتهم حتى لو كان من قابلهم أقل شأناً وعُدة.

وقد زاد الأمر صعوبة عندما لم تستطع الدولة ضبط أمر تجارة الرقيق، فكان وراء الزيادة الملحوظة في عدد المماليك الجلبان – خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري – عواقب وخيمة على مناحي الحياة في الدولة المملوكية من وجوه عدة، منها: أن المماليك الأجلاب يتم استقدامهم من بلادهم، وهم كبار السن تشربوا مفاهيم المجتمع الذي ترعرعوا فيه، فكان من الصعب عليهم تبديله، وهم بحاجة إلى وقت وجهد كبيرين ليتأقلموا مع المجتمع الجديد، وقد صور لنا ابن تغري بردي حال البلاد المصرية بسبب ظلم الأجلاب وجورهم الذي لم يستثن أحداً حتى الأمراء والأجناد، ويبدو أن السلطان الذي استجلبهم وقع تحت مطالبهم، ومن وجهٍ آخر، كان لهم شوكة كبيرة أمام السلاطين والأمراء، فهناك مقولة كانت شائعة تظهر مدى تجبرهم، وهي: " أن من تعرض لأجناد الحلقة زالت دولته ".

كما يمكن أن نستنتج وجهاً ثالثاً يظهر فساد الجيش يتمثل في اختيار الجند النظامية أصحاب الإقطاعات، التي عرفت بأجناد الحلقة حيث لم يراعَ عند اختيار أعضائها العرف القديم المتبع، فقد دخلها أصحاب الوظائف والصنائع وغيرهم ممن ليس لهم دراية بأمور الفروسية والقتال من أجل الحصول على الإقطاع.

أما علاقة الجيش المملوكي بالسكان المحليين فنجدها سيئة في ظل الانتهاكات المتكررة التي شبهوها بممارسات جيوش الأعداء، ومن ذلك، أنه لم ترحب أية مدينة إسلامية عند مرور الجحافل المملوكية منها أو من إقليمها، لما عُرفَ عنهم النهب والسلب وإهلاك الحرث والنسل.

كما أن المماليك أنفسهم والسلطان كانوا يدركون مدى الحقد الدفين في عقول رعايا الأقاليم وأسبابه، ويعلمون أن لا مأمن لهم بين رعاياهم، وكان مصير آخر سلاطين هذه الدولة طومان باي خير شاهدٍ على ما خلصت إليه الفكرة، إذ سلّمه حسن بن مرعي– الذي كان على علاقة ود وصحبة معه– للسلطان سليم متناسياً ما قد سلف، ويبدو أن التجربة الصعبة التي مرَّ بها أهل البلاد مع المماليك لا تمحوها علاقة حسنة هنا وهناك، فالقتل والنهب، وأسر الأطفال والنساء خطوط حمر لا ينبغي تجاوزها، وإذا حدثت لهم حفظوها لفاعلها حتى

يثأروا انتقاماً لها .

ومما أضعف الروح العسكرية لدى العسكر المملوكي، زيادة الرواتب المخصصة لتجهيز الفارس المملوكي للحرب، وقد بدا ذلك واضحاً عند خروجه في معركة مرج دابق، فمن ناحية أرهق ميزانية الدولة، وزاد أعباءها أضعافاً مضاعفة، ومن ناحية أخرى، ظهر مماليك السلطان وكأنهم خارجون في نزهة في أحد الأقاليم .

نستنتج من هذه المسلكيات التي مارسها الجيش المملوكي زوال الروح العسكرية المنبثقة من الشريعة الإسلامية التي مشى عليها أسلافهم في صدر الإسلام، وكذلك عدم انضباط سلوك الجيش وانتظامه مما ينم عن تخلف في أسس العمل العسكري، فبعد هذا العمل الطويل في الشؤون العسكرية يفترض أن يكون للجيش نظام صارم يكفل لها الاستمرار، ويحسب له حساب في ذلك العصر .

كما كان التنافس بين أمراء الجيش على السلطنة، وأضحى أمراً قاتلاً حيث التناحر والتخاصم والمكر والاقتتال في دهاليز أمراء المماليك صفة ذلك العصر، وقد عزف بعض الأمراء عن الصعود إلى سدة السلطنة لقناعتهم أن مصيرهم القتل على يد مَن أوصلهم للحكم، وقد ذكرت المصادر أن قانصوى الغوري رفض السلطنة في عام ٩٠١هـ/ ١٤٩٦م، حيث قالت : " . . . . سحبوه وأجلسوه وهو يمتنع من ذلك ويبكي، وحين ألحوا عليه اشترط عليهم ألا يقتلوه" . وقد تجلى أمر هذه الفئة مع آخر سلاطين المماليك طومان باي الذي أجمع عليه الأمراء إلا جانبرد الغزالي هذا الأمير الذي كان يهوى السلطنة، فدبر مؤامرة أفضت إلى هزيمة المماليك في معركة الريدانية، فقد أشار على السلطان طومان باي بأن تبقى المدافع(المكاحل) مغروزة بالرمل مبرراً ذلك للإيقاع بالعثمانيين، وقام بإبلاغ السلطان سليم بهذه الحيلة ليتجنبها، وموقف جانبرد الغزالي هذا يعبر عن ظاهرة مملوكية في ذلك العصر، تتمثل في اعتقاد كل أمير بأنه يمتلك الأحقية في السلطنة دون غيره، والجميع سواسية أمام تجار العبيد، إن هذه الروح التواقة إلى السلطنة جعلتهم إذا زالت دولتهم أن يطلبوها حيث هم، فهذا الغزالي الذي قبض ثمن موقفه مع السلطان سليم بأن أعطي ولاية الشام، فلم يقنع بها، بل طلب السلطنة لنفسه بعد موت السلطان سليم، وقام بثورته على سليمان القانوني لتكون نهايته أسوأ من أقرانه من المماليك .

وقد وصف ابن زنبل هذا التنافس عندما قيَّم العسكر الذي خرج مع السلطان الغوري إلى مرج دابق بقوله : " لم يكن أحد يقول إن هذا العسكر ينكسر أبداً – ولو اجتمع عليه أهل الدنيا – فإنه كان كل واحد من هؤلاء الأمراء يقول في نفسه إنه مقوم بجيش وحده، ولكن لما

اختلفت كلمتهم، وقامت النفوس بعضها من بعض، ولاحوا على بعضهم، كسروا بعضهم جبراً، وكسروا ملكهم قهراً" .

كذلك هناك قناعة راسخة لدى السلطان العثماني مفادها: أن السلطان المملوكي ليس أهلاً بالسياسة. وقد عبر عن ذلك السلطان سليم مستكثراً على مملوك أن يكون سلطاناً على بلادٍ واسعة، وله من الألقاب السامية التي يتفرد بها عن غيره من السلاطين، كسلطان الحرمين وهي ميزة طالما سعى سلاطين عثمان للفوز بها، وقد عبر عن ذلك ما قاله السلطان سليم بقوله: " الغوري وقايتباي كانوا مماليك لنا، أي شيء كان لهم نسبه بالسلطنة، لا تليق السلطنة إلا لنا، لأن أجدادنا سلطان ابن سلطان ابن سلطان إلى سيدنا نوح عليه السلام" . وورد عن سليم كلاماً مشابهاً لطومان باي عندما وقع الأخير بالأسر: " والسلطنة لا تكون ولا تليق إلا برجل يكون آباؤه وأجداده سلاطين، وأنت وقايتباي الذي هو أعظمكم والغوري ما أسماء آبائكم؟ ومن أين لكم السلطنة؟ ومن أين لكم الإمارة؟ كلكم أولاد نصارى، وأنتم مماليك بلا عتاقة حتى بقيتم من قلة عقلكم، وقلة أدبكم تعملون الرجل منكم سلطاناً، ثم تعزلونه وتقتلونه وتطول أيديكم على السلاطين" .

لقد كان السلطان المملوكي غير مُقنع للعثمانيين، فإنه لأمر مثير أن يكون هؤلاء العبيد حكاماً، وهناك من هم مثيل لهم بل يفوقونهم ببعض الصفات والألقاب، لعل هذا الواقع كان المحرك المركزي لسليم في توجهه إلى بلاد الشام ومصر، وما الأسباب الأخرى إلا ذرائع سيقت لإتمام الأمر، وتسويغه أمام العامة والعساكر.

الرعايا

يتشكل المجتمع في الدولة المملوكية من أهل المدن (الحضر)، وأهل القرى(الفلاحين)، والعربان (البدو)، حيث كانت لهم حياتهم الخاصة والمختلفة عن المؤسسة المملوكية، فقد عانى أهل المدن من ويلات حكام المماليك، ففرضوا عليهم الضرائب والغرامات والتكاليف التي لا طاقة لهم بها، فحفلت المصادر بوصف هذا القهر والتعسف الذي طوق سكان المدن المملوكية، ولم يقف الحكام عند هذا الحد بل تجاوزوا كل المحرمات، ففرضوا الضرائب على الأوقاف والترب والمدارس، وتجرأوا على العلماء والصالحين، وحطوا من شأنهم، ويقترب أجل من يطلبُ ديناً من الحكام وأجنادهم، كذلك مؤسسة الأوقاف لاقت نصيبها من ذلك فبيعت الأوقاف بثمن بخس، بعد أن استلمها أناس ليس لهم دراية بالأمور الشرعية، وقد تصادف أن فرض أكثر من ضريبة على السكان في آن واحد من أجل الحرب، أو تعمير

القلاع، أو بناء الجسور والأسوار والمراكب والسفن وغيرها، ففي سنة ٨٩٣هـ/ ١٤٨٨م جمعت الأموال لغرض الخروج لحرب العثمانيين، ورافق ذلك قدوم أحد خاصكية السلطان طالباً الغرامات من أهل دمشق بسبب جرم وقع فيها، وذكر ابن طولون المعاصر لهذا الحدث، أن أعيان المدينة اختفوا عن الأنظار حتى لَا يجتمعوا بالخاصكي، لكي لا يطلب منهم ما هو مفروض على كل محلة من محلات دمشق، حيث كان الخاصكي يستولي على أموال الناس قهراً. وقد يصادف أن يأتي الخاصكية أكثر من مرة في السنة الواحدة، وزاد الأمر سوءاً بعد أن أبعد الحكام حاشيتهم من أصحاب العقل والمشورة والعلماء، وقربوا الأوباش والحرافيش والعصاة، وجعلوهم أصحاب مشورة، فقدموهم على الأعيان.

كما أنهم أجبروا الرعايا على القيام ببعض الأعمال التي ترهقهم، وتفني أعمالهم وأموالهم، ومنها تزيين المدن بالقوة في أي مناسبة تتعلق بالسلطان، كتسلمه مقاليد الحكم أو شفائه من مرض، أو انتصاره على محاربة العربان التي تعيش بين ظهرانيِّهم، فيفرض عليهم الالتزام بتكاليف هذه الزينة، حيث تتوقف تجارتهم مدة سبعة أيام، وفوق هذا كان يفرض عليهم المشاركة في بعض المراسيم مثل دخول الوالي الجديد، فيؤخذ المعنيّون من السكان للاستقبال بصرف النظر عن الظروف المرافقة لذلك كالبرد الشديد الذي يلحق الأذى والمضايقة بهم، مما جعل السكان يلعنون اليوم الذي أصبح فيه المملوك سلطاناً، لقد ضجر السكان من هذه التقاليد الفارغة من المضمون، وأيقنوا أنهم طبقة أقنان تعمل وتتعب والحاكم يأخذ ما يشاء منه دون أدنى حرج، أما المماليك فلم يأخذوا هذا الأمر على محمل الجد، بأن يصلحوا حال السكان، ويرفعوا عن كاهلهم المظالم.

لعل هذه المسلكيات التي قام بها المماليك قد أثرت في البنية الاجتماعية والاقتصادية لأهل المدن، وأصبحت على وشك الانهيار التام، خصوصاً إذا رافق ذلك انتشار الأوبئة الفتاكة بين الحين والآخر، التي مات بسببها الكثير، وأهلك الزرع والضرع، وقد صاحب ذلك ارتفاع الأسعار وقلة السلع، إلى ذلك كان تبرير المماليك لهذه الممارسات على قاعدة الحقوق والواجبات، أن الذي يتطلب من السكان توفير الدعم اللوجستي(المادي)، بينما أنيطت أمور الأمن ومقارعة الأعداء للمماليك.

جملة القول في ذلك، إن هذه السيوف المهجَّجة بأصناف الجور والاستعباد والتعديات على كاهل السكان؛ أوجدت ردَّ فعل سلبي عبر فيه الرعايا عن سخطهم على المماليك عندما استقبلت المدن الإسلامية العساكر العثمانية بالتهليل والترحيب، وزينوا لهم المدن والساحات إيذانا بقدوم عهد جديد.

العربان (البدو)

إن الناظر إلى التاريخ المملوكي يجد ظاهرة داخلية مزمنة عصفت بالدولة المملوكية، إنها القبائل العربية التي تهوى حياة الآباء والأجداد، حياة البداوة بين حل وترحال بحثاً عن الكلأ والماء، تواجد العربان في مختلف أقاليم السلطنة المملوكية، ومنها، بادية الشام، التي كان فيها حراك مستمر للعناصر البدوية الممتدة على طول الخط الصحراوي، وتكمن أهمية هذه المنطقة بأنها نقطة تجمع، ومرور القوافل التجارية، ومواسم الحج التي تعقد في كل عام، ومن أجل حماية الطرق السلطانية التي اعتاد العربان مهاجمتها اعتمد المماليك طرقاً مختلفة للحد من خطرهم وكبح جماحهم، منها: التقرب لهم وإكرامهم ومنحهم الأعطيات والإقطاعات. كذلك شن التجريدات التأديبية العنيفة من قتل ونهب وسلب ما يلبث العربان أن يعاودوا أعمال الشقاوة بقوة نكاية بالمماليك على أفعالهم، وقد ورد أن أكبر مقتلة للحجيج كانت في سنة ٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م، إذ لم يعد أحد من حجاج دمشق. ولعل هذا الواقع المحرج للسلطنة وضعها أمام مسؤولياتها في حفظ الأمن والنظام، الذي وصف بانه كان معدوماً بتاتاً خاصة لقوافل الحج، فبالإضافة إلى مئات التجاريد على القبائل البدوية، اعتمد المماليك وسائل أخرى لحل هذه المعضلة الخطيرة، كإعداد فرق عسكرية ترافق القوافل وتحميها من الأهوال، أو أن تدفع مبلغاً من المال للقبائل البدوية حتى لا تعتدي عليها، أو أن تعقد هدنة معهم وفق شروط يقبلها الجميع.

يبدو إن هذه الحلول جميعها لم تصل إلى نتيجة أمام الإصرار والتحدي الذي راود العربان، حتى أن الدولة العثمانية العتيدة لم يكن حالها أحسن من حال المماليك، التي عجزت عن الوصول إلى سُبل يخرجها من هذا الوحل الصحراوي.

كما يظهر أن القسوة في التعامل مع البدو كانت سبباً جوهرياً في استفحال العداء بينهم، فقتل الأطفال وشق بطون النساء، وبيعهم كعبيد في أسواق النخاسة خلق أزمة حقيقية، فعندما حاولت الدولة فرض المركزية على العربان دون مراعاة لمصالحهم تجمعت أسباب الصدام فيما بينهم، فقد خلف ذلك إرادة حديدية لدى العربان جعلتهم يكفرون بكل ما يرتبط بالحكام وأعوانهم، وقد تعزز هذا العداء حتى غدا من شيم العرب، كما عبَّر ابن طولون الذي كان شاهداً على أعمال المماليك، حينما قال: " وفعلَ فيهم(البدو) أفعالاً لا تصدر من أهل الحرب ".

كما أن هذه العمليات العسكرية التي وجهتها السلطنة المملوكية على العربان استهلكت جهداً ووقتاً كبيرين أثرت في فاعلية الدولة، مما جعلها تتراجع أمام الدول الأخرى، فكان

الأجدر بالمماليك أن يستغلوا هذه العناصر لاعتبارات منها: أن القبائل البدوية شريحة من المجتمع لا يستهان بها عدداً وعُدة، وبإمكانها أن تكون سنداً ودرعاً حصيناً للمماليك في أزماتهم، ويمكن إيجاد توازن أخلاقي ووظيفي في الجهاز العسكري الذي كان جلُّه من المماليك الأجلاب. بل نَحَت الدولة المملوكية منحىً آخر مع الرعايا، فشعارها أن ركوب الخيل والفروسية لا يليق إلا بهم، وأما الأهالي من العربان والفلاحين وأهل المدن فليسوا أهلاً لذلك، وقد اقتصرت مشاركتهم في فرق المشاة حيث التعب والمعاناة، إضافة إلى أنهم فرقة أقل شأناً من فرق الفرسان، ويبدو أن ذلك أوجد عدم التزام من جانب هذه العساكر خاصة في الحقبة الأخيرة من عهد الدولة المملوكية، ومثال ذلك ما حصل في الحملة العسكرية عام(٨٩٤هـ/ ١٤٨٩م) على العثمانيين حيث أحجمت جموع العربان عن المشاركة في الحملة هذا من جانب، ومن جاب أخر خلف ذلك شعوراً ناقماً يراود السكان ضد القائمين على دولة المماليك باعتبارهم غريبين عن البلاد، سيطروا عليها في فترة كان فيها فراغ سياسي، ودعموا ذلك بأن أحاطوا أنفسهم بعناصر من أبناء جلدتهم يحرصون عليهم أكثر من غيرهم. ومن أجل إضفاء صبغة شرعية على سلطنتهم اعتمدوا بعض الأحاديث النبوية أساساً لذلك، ومنها: "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم".

أما الفلاحون فقد عانوا من ضنك العيش الشيء الكثير، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب، منها: تعرضهم إلى أعمال التعدي وفرض الغرامات المتصاعدة على كاهلهم من قبل رجال الإقطاع وأعوانهم؛ جعلتهم يدفعون جلَّ ما ينتجونه للمماليك، الذين استكثروا عليهم حتى الفتات. وفي موازاة ذلك كانت غزوات البدو المتواصلة على القرى، والمزارع ظاهرة في ذلك العصر، فكان التخريب والسلب والنهب، في ظل ذلك شعر الفلاح أنه واقع بين المطرقة والسندان، فإن سلم من العربان لم يسلم من الحكام، وفوق ذلك الكوارث الطبيعية التي صبت غضبها عليهم؛ فقلة الأمطار ونقص النيل مبشرات على سوء الموسم الزراعي وزاد الأمر صعوبة أنه في بعض السنوات يشتد سقوط الثلج في بعض المناطق التابعة للسلطنة المملوكية، فتتهدم بسببه البيوت وتتكسر الأشجار المثمرة. كل ذلك وغيره كان سبباً للتبدي وهجرة قراهم؛ ليعيشوا حياة التنقل والترحال؛ علها تكون أهون مما هم فيه، وقد وضح لنا المقريزي حجم الخراب الذي لحق بالقرى عندما تحدث عن مسح قرى مصر في منتصف القرن التاسع الهجري، حيث أظهر أن عدد القرى في جميع أنحاء مصر كان (٢١٧٠) قرية، وقد بيَّن هذا التراجع في عدد القرى عندما ذكر أن مجموع ما كان عامراً من قرى مصر في القرن الربع الهجري – أيام الدولة الفاطمية – عشرة ألاف قرية مأهولة، أي ما نسبته خمس القرى

أصبح أثراً بعد عين .

ونختم مناقشة هذا الجزء من البحث بوصف مؤرخ ذلك العصر الشيخ مجير الدين العليمي حين صور حال السلطنة المملوكية في سنة ٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م، حيث قال : " وكانت سنة شديدة، كثيرة الفتن والحروب والخُلُف بين الحكام والعسكر في جميع مملكة الإسلام بالديار المصرية والمملكة الشامية والأرض المقدسة " .

أهل الذمة

ما لفت أنظار الباحث في إطار التحولات المتعلقة بنهاية المماليك علو شأن أهل الذمة من نصارى ويهود مقابل إبعاد العلماء وأهل العلم والشريعة، وهذا ليس تعميماً على العصر المملوكي كله، ولكن كان تقدم أهل الذمة واضحاً في بعض الحقب لاسيما أواخر عصر المماليك، وقد أشار إلى ذلك جمهور المؤرخين والرحالة الذين زاروا الشرق الإسلامي في هذا العصر .

فقد استلم اليهود مناصب مهمة كدار ضَرب العملة في دمشق، التي كانت بيد صدقة اليهودي زمن السلطان الغوري، إن تحكم هذه الأقلية بمصير الاقتصاد المملوكي شيء يدعو إلى الدهشة إزاء اللامبالاة التي أظهرها المماليك، حيث عمل هذا اليهودي على سك نقود بغير قيمتها المحددة، مما أفقد العملة المملوكية مصداقيتها أمام الجميع، والغريب أيضاً ظهور اليهود بمواكب أميرية راكبين ومن حولهم المسلمون مشاة، كما حاول اليهود تعزيز وجودهم في القدس الشريف لاسيما أواخر العهد المملوكي، حيث أدرك ذلك أهل القدس من العلماء والأعيان، ومن ذلك ما وقع أيام السلطان قايتباي الذي أمر بضرب قاضي القدس وبعض أعيانها بسبب قضية هدم كنيس اليهود في القدس، ولم يكتف بذلك، بل طلب إعادة إعماره من جديد، وقد فصل العليمي دوافع هذه الحادثة المهمة على المدى القريب والبعيد حيث وقف السلطان إلى جاب اليهود في هذا القضية التي أقر فيها بشرعية قيام أو وجود أول مَعلَم يهودي في العصر الإسلامي على أرض القدس الشريف .

أما النصارى فقد خرجوا عن طورهم فيما كان مسموحاً لهم في أعيادهم ومواسمهم، فلبسوا العمائم الكبيرة على هيئة قضاة الشرع، وأظهروا شعائرهم وصلبانهم في بيت المقدس، التي كان ممنوعة قبل ذلك، كما ضربوا من عارضهم من المسلمين في ذلك، وسبب ذلك عند ابن طولون هو أن ملك الأحباش كسب ثقة السلطان الغوري عندما قدم الهدايا الثمينة، واللافت أنهم سيطروا على بعض الأماكن الإسلامية وعدوها مقدسات مسيحية لاسيما في

القدس الشريف، ومما ينبغي الانتباه إليه في هذا السياق هو أن المسلمين أبدوا استنكارهم لهذه التسهيلات التي منحها السلطان المملوكي لأهل الذمة، التي فيها تعدٍّ على الدين وأهله، وقد علقت مصادر العصر على ذلك: " وأراح البلاد والعباد من حكام السوء مما حلّ بالإسلام والمسلمين " .

الأزمة الاقتصاد

إن الخلل في البنية الاقتصادية للدولة المملوكية ظاهرة بارزة في معظم الفترات الزمنية التي حكم فيها المماليك، ويعود سوء الأحول الاقتصادية إلى قلة الأموال الواردة إلى خزينة الدولة بسب خراب الإقطاعات الزراعية، والتلاعب في جباية الضرائب، والتفسخ في عمل المؤسسات الإدارية والدينية لانتشار الرشوة وبيع الوظائف الرسمية كبيرة كانت أم صغيرة، واستنزاف الخزينة السلطانية بسبب الحروب الداخلية والخارجية، وتراجع التجارة الخارجية بفعل الكشوف الجغرافية الجديدة، وعدم استتباب الأمن، وتراجع القطاع الصناعي لاسيما المهن التي لها مردود مادي جيد مثل الحياكة. لقد فتح ذلك الباب أمام المماليك للبحث عن المال بأي طريقة كانت، حتى بيع المناصب الدينية والسياسية، كالقاضي أو المفتي، فكان الشخص من هؤلاء يقدم مبلغاً من المال (البرطيل) إلى النائب أو الأمير المملوكي لكي يمنحه الوظيفة التي يرنو إليها، وهذه الأعمال لها بُعد اقتصادي وديني، فالأول: يُحدث خللاً في طبيعة المعاملات المالية، ويُوجد هامشاً مريحاً أمام أصاحبِ المناصب كي يستغلوا وظيفتهم لأغراض مادية بحتة وبغير وجه شرعي، أما البعد الثاني وهو البعد الديني فيتمثل في وصول أشخاص إلى المناصب الشرعية ليسوا أهلاً لها، ويحكمون بآراء المسؤولين.

والراجح أن السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود نظام واضح، يضبط جميع المعاملات المالية والتجارية التي شابتها الفوضى والعشوائية القائمة على المصالح الذاتية في غالب الأحيان. ومما يسترعي الانتباه أيضاً الخلل الحاصل في العملة حيث التلاعب والغش فضربت بغير وزنها المقرر مما أفقدها مصداقيتها، ومسَّ الرعايا ضرر كبير جراء ذلك، حيث امتنع التجارعن عرض سلعهم خشية بخسها.

أما السلع التموينية من قمح وشعير ولحم والزيت فأصابها هي الأخرى شحٌّ، وارتفعت أسعارها، فأصبح السكان غير قادرين على شرائها لقلة المال بين أيديهم، ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية:

أولاً: سياسة بعض السلاطين والأمراء في احتكار بعض السلع كالتوابل والسكر والزيت،

وإصدار المراسيم القاضية بإجبار السكان على شراء السلع بالأسعار التي يحددونها، وأحياناً يجبر الرعايا على شراء مقدار من السلع سواء أكانوا بحاجة إليها أم لا.

ثانياً: عدم وجود إدارة رسمية ورقابة شديدة من الدولة، تعمل على متابعة أصحاب البضائع الذين يتلاعبون بكمياتها، ليحصلوا على الثمن المناسب لهم، خاصة مع تراجع دور المحتسب الذي أصبح جزءاً من هذا الفساد.

ثالثاً: صعوبة وصول المواد والسلع إلى الأسواق؛ لانعدام الأمن على الطرقات، وتخريب البلاد من قِبل نواب السلطنة لاسيما في أواخر العصر المملوكي.

الأوضاع الخارجية:

عندما يرغب المرءُ في دراسة دولة ما ينبغي أن يتعرف إلى الدول المحيطة بها؛ ليعي طبيعة الظروف المؤثرة فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، عاشت الدولة المملوكية في نهاية القرن الخامس عشر، وبداية القرن السادس عشر الميلادي في ظل متغيرات دراماتيكية حلت في العالم آنذاك، أثرت على التوجه العالمي عبر القرون اللاحقة في جميع مجالات الحياة، فقد شهد العالم خلال تلك الحقبة التاريخية مخاضاً صعباً لبداية العصر الحديث والنهضة.

فبعد زوال الدولة البيزنطية في أواسط القرن الخامس عشر الميلادي على يد العثمانيين تبعها في نهاية القرن ذاته اكتشاف العالم الجديد، ثم اكتشاف رأس الرجاء الصالح، ولا يفوت الباحث في هذا المقام التذكير بالتحول الذي طرأ على الجغرافية التاريخية للمسلمين في الأندلس، فقد شهد نهاية هذا القرن زوال آخر إمارة إسلامية في الأندلس، منهية مرحلة طويلة من الحكم الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية، ومعلنة بداية جديدة من العلاقات بين المسلمين والأوروبيين قائمة على التفوق الأوربي، وتراجع العرب المسلمين.

يعد ما حدث في الأندلس بمثابة ضربة قوية للمماليك؛ لأنها تعتبر نفسها الراعي الأول لديار الإسلام، فهي حاضنة الخلافة العباسية، وحامية الحرمين الشريفين، ومن يحمل على كاهله هذه المهمات، عليه أن يمنع أي أذى يحل بالمسلمين من أهل الحرب، لكن المماليك أدركوا بعد حين أنهم يفتقرون إلى الوسائل التي تكفل لهم تحقيق هذه المهمات، وأنهم -لامناص- سيلاقون المصير الذي حل بغرناطة ولو بعد حين.

كذلك كان للتطور الحضاري الهائل الحاصل في الغرب أثر واضح على الجانب الاقتصادي لدولة المماليك، وتمثل ذلك باكتشاف رأس الرجاء الصالح الذي أخذ به الغرب دور الوسطاء التجاريين بدلاً من المماليك، مما أدى إلى تقليل العوائد المالية على الاقتصاد المملوكي

والتي كانت لها بالغ الأهمية في تغطية النفقات الكبيرة التي تلقى على عاتق الدولة، حيث أصبحت الدول الغربية تنقل بضاعتها من جنوب شرق آسيا عبر الطريق الجديدة دون المرور بأرض العرب، وترتب على هذا الأمر أعباء مالية ضخمة، كما رافق ذلك تراجع الواردات من ضرائب وغيرها بسبب العوامل الطبيعية والبشرية الآنفة الذكر، من هنا نجد أن الكساد التجاري الحاصل شكّل ضربة قاصمة للبنية الاقتصادية المملوكية.

كما كان لاكتشاف الغرب هذه الطريق الجديدة آثار عسكرية، فقد وصل الأسطول العسكري البرتغالي إلى موانئ بحر العرب والبحر الأحمر حتى الهند، لإيجاد قواعد دائمة تؤمن طرقهم التجارية الجديدة، وفي ظل هذا التصعيد الخطير والتواجد الغريب الذي أصبح فيه المماليك أمام واقع جديد لم يألفوه، فقد اعتاد المسلمون على مواجهة الافرنج من البحر المتوسط جهة الغرب، أما أن يأتوا من الشرق فكان أمراً لم يألفوه، وقد اضطر المماليك أن يواجهوا البرتغاليين في معارك بحرية قرب موانئ الحجاز. كذلك أصبح البحر المتوسط غير آمن لهم، فقد تعرضت سفنهم إلى النهب مرات عديدة.

ولرسم صورة واضحة للأوضاع في هذه الحقبة لا مناص من أن نذكر أن الغرب الأوربي بدأ يشهد صحوة مادية عظيمة عصفت في مختلف الجوانب الحياتية للمجتمع الأوربي، تاركة وراءها عصر الظلام والتخلف ونازعة ثياب العصور الوسطى بكل ما حملته من ويلات ونكبات لأصحابها.

العلاقة المملوكية العثمانية

اتسمت العلاقة بين الدولتين بطابع الحذر والهدوء تخللها مجموعة من المنغصات هنا وهناك بفعل الاحتكاك الناتج عن الجوار، أو بفعل العوامل الإقليمية الناتجة عن التنافس المستمر بين الدول الكبرى في ذلك العصر. وحتى نعي حقيقة النتائج التي ظهرت بفعل الصراع الفاصل بينهما، المؤدي إلى نهاية المماليك واندراس دولتهم، علينا أن نتعرف إلى النظام الذي حكم هاتين الدولتين وكيف وصلت الأمور بينهم إلى حالة كسر العظم الذي لا شفاء بعده، علماً أن الجوار بينهما كان لعقود عديدة خلت.

فقد دان كل من العثمانيين والمماليك بدين الإسلام وعلى مذهب أهل الجماعة السنة، وقد عرفت المذاهب السنية الأربعة فيهما، لكن كان الاختلاف بينهما في تقديم أحد المذاهب على غيره، ففي الدولة المملوكية تقدم القاضي الشافعي على المذهب الحنفي والمالكي والحنبلي، وفرض للشافعي أربعة نواب وللآخرين إثنان. في حين كان التقدم عند العثمانيين للمذهب

الحنفي، ويذكر أن موضوع المذاهب في ذلك العصر كان ظاهرة عامة بين العلماء والمشتغلين فيه، وقد صنفت الكتب وعقدت حلقات الدرس في المساجد والمدارس لتدريس هذه المذاهب لمريديها ليسيروا عليها، علماً أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين المذاهب آنفة الذكر، إلا أنه وصل الأمر إلى حد التعصب أو التزمت في بعض القضايا، حتى أنه كان لكل جماعة إمامهم الخاص، وقاضٍ يتحاكمون أمامه على مذهبهم الذي هم عليه.

وقد جاء هذا الاختلاف بين الدول المملوكية والعثمانية من باب الاستقلالية والتميز وحتى لا يكون أحدهم تابعاً للآخر، من حيث أخذ القرارات التي تتعلق بالشرع، وبقضايا إفتاء أخرى تتناول أموراً مستجدة يقتضيها التطور الحاصل في جسم الدولة الإسلامية في ذلك العصر.

كما أن نشأتهم متقاربة، فهم غرباء عن الأرض التي أقاموا فيها دولتهم، وتشابهوا بالنظام الإداري والعسكري، ففي مصر كان الجند عبيداً يباعون ويشترون، لكنهم تدرجوا في الجندية إلى أن وصلوا إلى مناصب الإدارة والريادة، فكان منهم السلاطين والأمراء الكبار، والعثمانيون اعتمد عسكرهم على فرق الإنكشارية التي شكلت من أولاد النصارى، الذين أخذوا من البلاد المفتوحة، لكن الاختلاف كان بصفة التمليك، فعند المماليك يحق للأمراء شراء ما يريدون من المماليك، أما العثمانيون فإن التمليك يكون للسلطان فقط.

ومن الأمور التي عكرت صفو العلاقات بين الدولتين، إيواء الخارجين عن النظام، فقد حدث أن قام السلطان الأشرف قايتباي بتوفير ملجأ للأمير محمد جم ابن السلطان مراد بن محمد بن محمد بن عثمان المعروف بالجمجمة شقيق السلطان بايزيد من أبيه، وكانت وفاة أبيه في ربيع ثاني ٨٨٦هـ/ ١٤٨١م وكان جم قد رفض التنازل عن السلطنة؛ لاعتقاده بأنه أحق بالسلطنة من أخيه، وكان ذلك بدعم أمه التي ساندته في هذا الأمر، وقد وصف لنا المؤرخ المعاصر أنه عندما ذكر قدوم محمد جم إلى دمشق جُهِّزَ له استقبال حافل يليق به، وقد اعتبر ذلك تعدياً صريحا على شخص السلطان بايزيد؛ لأن منح تشريفات سلطانية لأخيه الفار من قِبل دولة أخرى ينبئ بقطع العلاقات الدبلوماسية، وإعلان الحرب، ويذكر أن قايتباي بعث إلى عماله في المدن الواقعة على طريق جم بإكرامه واستقباله ومنحه امتيازات لا تمنح إلا للملوك، وعندما وصل القاهرة رحب به السلطان، وأكرمه أحسن إكرام، ووفر له سبل الراحة في الحج ذهاباً وإياباً، ولم يكتفِ بذلك، بل جهزه خير تجهيز للخروج إلى ملاقاة أخيه بايزيد.

يعد ذلك وقوفاً صريحاً من السلطان قايتباي في وجه بايزيد، وقد تأكدت العداوة عندما

لم يبعث السلطان المملوكي برقيات التهنئة والتبريك إلى السلطان العثماني الجديد بايزيد، ولم يبعث التعازي بوفاة والدة السلطان، يذكر أن مثل هذه المراسلات كانت تذكرها المصادر المعاصرة، لكن لم تصلنا أي أشارة من مصدر ما عن حصول هذه المراسلات، بل على العكس من ذلك فقد أشار ابن طولون بعدم حدوثها.

لقد كانت هذه الحادثة أول احتكاك مباشر وحقيقي بين آل عثمان والمماليك، فبدأت تتضح معالم هذا الموقف في سياسات الدولتين المستقبلية التي بنيت على الندية في التعامل، بصرف النظر عن تقارب الأنظمة في الدولتين، أي أنها رسمت استراتيجية مستقبلية حددت من خلالها العلاقات، وأرضية التعامل فيما بينهما. من خلال ما سبق عرضه، يظهر أن موضوع السيادة والسيطرة والنفوذ هو المحرك الرئيس لبدء التصادم وتضارب المصالح واستشعار الأخطار.

من جهة أخرى، نجد أن العثمانيين تأثروا بالتطور الحاصل في الغرب بفعل الاحتكاك المباشر مع الأوربيين، والحراك السياسي والعسكري، فقد كانت الدولة العثمانية تعيش في أحسن أحوالها، وأبهى أوقاتها من التوسع والتقدم على حساب الدول المجاورة، فبنت أمبراطورية مترامية الأطراف، يحسب لها حساب في الشرق والغرب. أما الدولة المملوكية فقد وقفت موقفاً سلبياً في معظم مراحلها من التطور التكنولوجي الحاصل في العالم، والذي يعد سبباً آخر للانكماش والزوال، فأدارت ظهرها للتغير، واعتبرت ما تملكه من وسائل كفيلة بأن تحقق مصالحها العليا دون النظر إلى ما بيد الآخرين، وقد ظهرت هذه السياسة في الحادثة التي ذكرها ابن زنبل والتي روى فيها ما قاله الرجل المغربي عندما عرض على المماليك سلاح البندقية النارية التي استعملها الغرب الأوربي سلاحاً عسكرياً رئيساً، حيث أصبح الفارس والفروسية شيئاً قديماً من التاريخ غير صالح في زمانهم، فكان ردهم سلبياً على هذا الموضوع، حيث تباهوا بفروسيتهم رافضين التسلح بالبنادق.

وهكذا بدا واضحاً أن العساكر العثمانية بتجهيزاتها العسكرية الحديثة منتصرة لا محالة، حيث وصفت المصادر المعاصرة هذا الجيش بأنه على درجة عالية من النظام بشكل أدهش الناس في ذلك الزمان، إلى جانب الوسائل الحربية المتقدمة، والتي يفتقر إليها الجيش المملوكي، فلا حيلة للفارس المملوكي اليوم أمام المدافع والبنادق التي إن ضُربت حرقت حيث حلت.

الدولة الصفوية والمماليك:

عودة إلى الشرق، فهذا الشاه إسماعيل الصفوي أخضع البلاد الشرقية له، وبدأ بطرق أبواب المماليك، عند ذلك وجد المماليك أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه، فمن فوضى

داخلية عارمة إلى تهديدات خارجية جمَّة، وانتكاسات هنا وهناك، حتى مواسم الحج لم يستطيعوا تنظيمها لسنوات عدة، لكن ذلك لا يمنعهم من حزم أمرهم ليكونوا بحجم المسؤولية الملقاة عليهم، فهذا الشاه مسَّ دعامتين رئيستين منحتا المماليك الصبغة الدينية لسلطانهم، الأولى: أنها راعية المذهب السني الذي تعرض أهله إلى التطهير المذهبي على يد الصفوي اسماعيل حيث لم يحرك المماليك ساكناً إزاء ذلك، وقد اقتصر دورهم على استقبال الفارين من وجه الصفوي، الثانية: حامية الحرمين الشريفين ميزة انفردت بها عن باقي السلاطين. حيث جرت العادة أن تكسى الكعبة في كل عام على نفقة السلطان المملوكي، لكن شاه إيران أراد أن ينزع هذه الصفة عنهم ويحظى بها، ويكون صاحب السبق في ذلك لما لها من تقدير في العالم الإسلامي واحترام.

وفي ضوء ذلك كان رد الدولة المملوكية على هذه التهديدات ضعيفاً بعد أن وقع في قلبهم الرعب حيث أرسلت رسائل المصالحة والتهدئة، وحملوا للصفوي الهدايا النفيسة، أما الصفوي فقد حملت رسائله طابع التحدي والحرب، ومما جاء في رسالة الصفوي للمماليك شعراً:

السيف والخنجر ريحاننا أفٌّ على النرجس والآسِ
شرابنا دماءُ أعدائنا وكأسنا جمجمةُ الرأسِ
أما جواب السلطان الغوري، فكان:
العلمُ والحلم ريحاننا والجود والإحسانُ للناس
شمسنا العدلُ لكل الورى مع شدةِ القوةِ والبأس
شرابنا الذكرُ وكأس التقى أف على جمجمة الرأسِ

لعل هذا الموقف كان الدافع الأساسي والمحرك لسليم العثماني في التحرك على المماليك للفوز بسيادة العالم الإسلامي، ولقب الحامي للحرمين الشريفين قبل أن يسبقه لها الصفوي إسماعيل، لكن ما نخلص به في هذه الدراسة هو أن أخطاءً ما في السياسة الخارجية للدولة المملوكية جعلتها تدفع ثمناً مهولاً لم تتوقعه يوماً من الأيام.

الخاتمة:

قبعت الدولة المملوكية في دهليز من دهاليز العصور الوسطى المظلمة، والخالي من النوافذ والأبواب، حيث لا سبل لها في الخروج منه، فإن معيار بقاء المجتمعات وتطورها ليس بعدد المواليد، إنما بدناميكية الحياة ومستوى التطور التكنولوجي وارتفاع مستوى الإنتاجية، وما رفض ما جاء به المغربي عن البارود خير دليل على هذا التقوقع الرافض لكل سبل التغير الذي أثر على مناطق متعددة في العالم، فأصبحت محوطة بدول قوية وفتية آخذة بالاتساع، كالعثمانية في الشمال وأوروبا في الغرب، والصفوية في الشرق.

إن الدول تحمل بذور فنائها في تأسيسها، فالدولة العسكرية بنظامها ومؤسساتها وإدارتها، وحتى قيامها لا تخلق علاقة جيدة بين الحاكم والمحكوم، وإن وجدت فهي علاقة سطحية ؛ أي أن هذا النظام لم يستشر الناس ولم يطلب منهم أن يسألوه، بالتالي يؤدي هذا الحكم إلى حالة من الصراع بين الراعي والرعية.

ويبدو أن تخلخل النظام الداخلي للمجتمع المملوكي بكل فئاته من جهة، وتزايد أطماع القوى الفتية المحيطة للسيطرة على السلطنة المملوكية من جهة أخرى، قد ساعد على تفكك أوصالها، وعجَّل في زوال ملكها.

إن محاولات الإصلاح التي قام بها بعض السلاطين لتقوية دولتهم، لم تستطع أن تخرجها من الضعف الذي أصابها، ولا أن تستأصل عوامله التي كانت أعمق من أن تصوَّب بتلك المبادرات السطحية السريعة، فالسلاطين الذين توالوا على السلطنة ضعاف الشخصية والسند، والجيش الذي هو العماد الأساسي في كيان الدولة فسد نظامه وسار نحو الانحلال، وأرهقت ممارساتهم قوة الدولة واستنفذت ميزانيتها، والسكان أصبحوا في واد والحكام في واد آخر.

أخيراً، إن المجتمعات ترنو إلى التغير والتغيير، فما حلّ بالدولة العثمانية طوال الفترة الزمنية التي حكمتها، أدى إلى تراكمات ضخمة بفعل الاحتكاك الطويل والمباشر مع السكان والدول المجاورة الذي طغت فيه الآثار السلبية على الإيجابية، ومن المعروف أن الأمم عند الأزمات عادة ما تذكر السلبيات من قتل وتشريد ونهب وسلب وفناء النسل والضرع، متناسية الأفعال الحميدة التي قدمتها الدولة، مما يضع السكان في واقع يألفون به زوال دولتهم، ويقفون مع من يخلصهم منها حتى لو كان عدواً لهم، فيقاتلون معه، وفي أحسن الأوضاع لا يتعاطفون معها، ولا يأسفون على زوالها حيث لا رجعة لها بعد اليوم.

قائمة المصادر والمراجع:

- المصادر:

١- ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد (٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٥، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨٣م.

٢- ابن الجيعان، شرف الدين يحيى بن المقر بن الجيعان(ت٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م)، التحفة السنية باسماء البلاد المصرية، بولاق، ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.

٣- ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي (ت٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الاسفار.

٤- ابن حجر، شهاب الدين أحمد ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م)، أنباء الغمر بأبناء العمر، ج٢، تحقيق حسن حبشي، القاهرة، ١٩٦٩-١٩٧١م.

٥ - ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف(ت٨٧٣هـ/ ١٤٦٩م)، النجوم الزاهر في ملوك مصر والقاهرة، ج١٦، تحقيق، جمال الدين الشيال وفهيم محمد شلتوت، ١٩٩٢م.

إغاثة الأمة بكشف الغمة، نشره، محمد زياده وجمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٤٠م.

منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج٤، كاليفورنيا ١٩٣٠م.

حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج٣، كاليفورنيا، ١٩٣٢م.

٦- التلمساني، أحمد بن محمد المقري التلمساني، ، نفح الطيب من غُصن الأندلس الرطيب، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيرت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، العبر في خبر من عبر، ج٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.

٨ - ابن زنبل، أحمد الرمال(ت٩٦٠هـ/ ١٥٥٥م)، آخر المماليك أو وقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني، تحقيق، عبد المنعم عامر، إشراف، عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.

٩- السبكي، تاج الدين بن تقي الدين(٧٧١هـ/ ١٣٧٠م)، معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٤٨م.

١٠- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م)، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، بيروت، (د، ت).

١١- السلاوي، أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، السلاوي، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج٤ الدار البيضاء، المغرب، ١٩٥٥م.
١٢- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ/ ١٥٠٦م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج٢، ١٣٢٧هـ.
١٣- ابن شاهين، غرس الدين خليل، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، باريس، ١٨٩٤م.
١٤- ابن الصيرفي، علي بن داود ابن الصيرفي(ت٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ أهل الزمان، ج٣ تحقيق، حسن حبشي، القاهرة، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٤م.
١٥- ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي الصالحي، أعلام الورى بمن ولي من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق، محمد أحمد دهمان، دار الفكر دمشق، ١٩٨٤م.
مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
١٦- العصامي عبد الملك بن حسين بن عبد الله العصامي (١٠٣٩-١١١١هـ)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، ج٤، المكتبة السلفية، القاهرة د، ت.
١٧- العليمي، مجير الدين الحنبلي(ت٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م)، الأنس الجليل في تاريخ القدي والخليل، ج٢، مكتبة دنديس الخليل، ١٩٩٨م.
١٨- ابن العماد، عبد الحي بن علي(١٠٨٩هـ/ ١٢٠٠م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج٨، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
١٩- الغزي، نجم الدين(ت١٠٦١هـ/ ١٦٥٠م)، الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، ج٣، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.
٢٠- ابن فضل الله العمري، القاضي شهاب الدين أحمد بن يحيى(٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)، التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٢١- ابن كثير، اسماعيل بن عمر الدمشقي(ت٧٧٤هـ/ ١٣٦٢م)، البداية والنهاية، ج١٤، مكتبة الإيمان، المنصورة، (د، ت).
٢٢- الكرمي، محمد بن يوسف(ت١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م)، نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلافاء والسلاطين، تحقيق، أميرة دبابسة، رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة النجاح ٢٠٠٠م.
٢٣- المحبي، محمد بن أمين الدين(١١١١هـ/ ١٦٩٩م)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج٤، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د،ت).
٢٤- المقريزي، محمد بن علي (٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٦، تحقيق، محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٥٦م.
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج٣، دار صادر، بيروت، (د،ت).
إغاثة الأمة بكشف الغمة، نشره، محمد مصطفى زياده وجمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٤٠م.
٢٥ -النهروالي، قطب الدين محمد النهروالي(٩٩٠هـ/ ١٥٨٢م)، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، (د،ت).
٢٦- اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق أحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.

المراجع:

١- إبراهيم طوخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة، ١٩٦٥م.
٢- أحمد سامح الخالدي، رجال الحكم والإدارة في فلسطين من عهد الخلفاء الراشدين إلى القرن الرابع عشر الهجري، (د.ت).
٣- السيد عبد العزيز سالم وسحر السيد عبد العزيز سالم، دراسة في تاريخ الأيوبيين والمماليك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
٤ - السيد رجب حراز، عصر النهضة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨م.
٥- أكمل الدين احسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مجلدان، استانبول، ١٩٩٩م.
٦- أمين السيد، قيام دولة المماليك، رسالة ماجستير، اليرموك، ١٩٩٣م.
٧- عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠م.
٨- علي السيد علي، القدس في العهد المملوكي، القاهرة، ١٩٨٦م.

٩ - فليب حتي، تاريخ العرب، دار غندور(د،ت).
١٠- فوزي عباس الميموني، الحياة الاقتصادية في مصر العليا خلال العصر المملوكي، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
١١- قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، عين للدراسات، القاهرة، ٢٠٠١م.
١٢- قانصوة الغوري، موجز دائرة المعارف الإسلامية، ج٣٣، ط١، الشارقة، ١٩٩٨م.
١٣- كارل بركلمان، تاريخ الشعوب الإسلامي، نقله إلى العربية، نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٨م.
١٤- المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت،(١٩٩٠م)، التربية العربية الإسلامية المؤسسات والممارسات، ج٤، عمان، ١٩٩٠م.
١٥- محمد السيد، مصر في العصر العثماني في القر١٦، القاهرة، ١٩٩٧م.
١٦- محمد عبد الله عنان، نهاية الأندلس، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٧م.
١٧- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق، احسان حقي، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٣م.
١٨ - نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، مكتبة لبنان، ١٩٦٦م.
١٩- نقولا زيادة، رواد الشرق العربي في العصور الوسطى، بيروت، ١٩٤٣م.
٢٠- يوسف حسن غوانمة، دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين العصر الإسلامي، عمان، ١٩٨٣م.

1- Hold.p.M.The age of the crusadessklandon-Newyorkk1986kp.140-141.
2- Adler Elkan Nathan: Jewish Travellers, 1st, Published LONDON 1930, P. 133 -
3- Baumgarten ,The Ttravels of Martin Baumgarten throught Egypt, Arabia,Palestine and Syria, Vol.11.p.460-61.

- الكرمي، محمد بن يوسف(ت١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م)، نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلافاء والسلاطين، تحقيق، أميرة دبابسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح ٢٠٠٠م، ص٢٣١، ١٦٩.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م)، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، ج١٦، قدم له، محمد حسنين شمس الدين، ، دار الكتب

العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ج٧، ص٨٣١، ٨٤١؛ نقولا زياده، دمشق في عصر المماليك، مكتبة لبنان، ١٩٦٦م، ص ١٤٣.

- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص١٥٨.
- ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي الصالحي، أعلام الورى بمن ولي من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق، محمد أحمد دهمان، دار الفكر دمشق، ١٩٨٤م، ص٢٧٧.
- المقريزي، محمد بن علي (٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٦، تحقيق، محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٥٦م، ج٤، ص٣٩٤؛ نجم الدين الغزي(ت١٠٦١هـ/ ١٦٥٠م)، الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، ج١، ص٢٩٥.
- محمد ابن طولون الصالحي، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص١٦٧؛ الكرمي، نزهة، ص٢٢٤.
- العصامي، عبد الملك بن حسين بن عبد الله العصامي (١٠٣٩-١١١١هـ)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، ج٤، المكتبة السلفية، القاهرة (د، ت)، ج٤، ص٤٨؛ الكرمي، نزهة، ص٢٢٤.
- المقريزي، السلوك، ج٤، ص١٠١؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج١٤، ص٢٣٥؛ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، العبر في خبر من عبر، ج٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م، ج٢، ص٤٣١؛ الكرمي، نزهة، ص٢١٩.
- ابن طولون، مفاكهة، ص١٦٧، ١٣٧؛ ابن العماد، عبد الحي بن علي(ت١٠٨٩هـ/ ١٦٧٩م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب،ج٨، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م،ج٨، ص٢٣؛ الكرمي، نزهة، ص٢٢٤.
- القرانيص: هم مماليك السلاطين السالفين، من الأمراء وكبار العسكر وأصحاب المقام العالي في الدولة، ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص١٤٥؛ ابن زنبل، أحمد الرمال(٩٦٠هـ/ ١٥٥٥م)، آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني، تحقيق، عبد المنعم عامر، إشراف، عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م، ص١٠٠.
- أرباب السيوف: هم أصحاب الوظائف العليا في السلطنة كالنواب والولاة وكبار

الأمراء من حول السلطان، ابن فضل الله العمري، القاضي شهاب الدين أحمد بن يحيى(٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)، التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص١٠٢ .

- ابن تغري بردي، منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج٤، كاليفورنيا ١٩٣٠م.

ج٣، ص١٤٣ ؛ العليمي، مجير الدين الحنبلي(ت٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م)، الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج٢، مكتبة دنديس الخليل، ١٩٩٨م، ج٢، ص٤٠٧, ٤٠٥

- ابن طولون، مفاكهة، ص١٩٠ .
- المصدر السابق، ص١٨١
- مقدمي الألوف: هو الأمير الذي يكون مسؤولاً عن ألف جندي من أجناد الحلقة، كان عددهم ٢٤ أميراً بخدمة كل أمير ١٠٠ مملوك، لذلك يسمى مقدم ألف أمير مائة، ابن شاهين، غرس الدين خليل، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، باريس، ١٨٩٤م، ص١١٣ .
- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص١٤٩ ؛ ابن زنبل، آخرة، ص٢٤٢ .
- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص٣٨٥، ٣٨٨ .
- النهروالي، قطب الدين محمد (٩٩٠هـ/ ١٥٨٢م)، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، (د،ت)، ص٢٤٢ ؛ الكرمي، نزهة، ص٢٢٨ ؛ بن العماد، شذرات، ج٨، ص١١٤ .
- العصامي، سمط النجوم، ج٤، ص٥١ .
- الغزي، الكواكب، ج١، ص٢٩٥، ٢٩٦ .
- الكرمي، نزهة، ص٢٢٧، ٢٢٩ .
- ابن العماد، شذرات، ج٨، ص١١٥ ؛ عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠م، ج٢، ص٦٩٨-٦٩٩ .
- ابن طولون، أعلام، ص١٩٢-٢٣١ .
- ابن زنبل، آخرة، ص٨٢-٨٣ .
- ابن تغري بردي، النجوم، ج٧، ص٢٣١، ج٩، ص٥١-٥٢ ؛ ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد (٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٥،

الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨٣م. ج١، ص١٣٣؛ إبراهيم علي طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، ص٦٥، ٦٦.

- ابن طولون، مفاكهة، ص٨٠.
- المصدر السابق، ص٨٠.
- ابن زنبل، آخرة، ص١٠٠.
- محمد السيد، مصر في العصر العثماني في القر١٦، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٣٨.
- ابن طولون، مفاكهة، ص١٩١.
- الأجلاب: وهم المماليك الذين تم شراؤهم وهم كبار، خصص لهم معسكرات للتدريب والتعليم، ثم يعتقون ويمنحون راتباً واقطاعات حسب رتبهم العسكرية، المقريزي، السلوك، ج٤، ص٩٩؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص١٤٣.
- الترابي: هم مماليك يأتون صغيري العمر من بلادهم، يتم تربيتهم دينياً وعسكرياً حسب النظام، وقد يصل إلى مرتبة الأمراء، المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج٢، دار صادر، بيروت، (د،ت)، ج٢، ص١٩٤.
- أولاد الناس: هم أبناء السلاطين والأمراء من المماليك مما ولدوا أحراراً ولم يمروا بدور الرق، المقريزي، الخطط، ج١، ص٩٤؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص٣٨٠؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ح١، ص٥٧٨؛ أمين السيد، قيام دولة المماليك، رسالة ماجستير، اليرموك، ١٩٩٣م، ص٧٢.

Hold.p.M.The age of the crusadessklandon-Newyorkk1986kp.140-141.

- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص١٤٢، ص١٤٥.
- العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٧٣.
- المقريزي، السلوك، ج٣، ص١٢٢٨.
- المصدر السابق، ج٣، ص٨٣٠.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٧٩.
- ابن زنبل، آخرة، ص٢٣٦.
- أحد شيوخ القبائل التي التجأ إليها طومان باي كآخر مأمن له من السلطان سليم وجنوده، وقد جاء هذا الشعور لما كان تربطه علاقة قوية خلال الفترات السابقة، ابن زنبل، آخرة، ص٢٢٩.

- ابن زنبل، آخرة، ص٢٢٩ .
- رفضت عرب الغزالة -أكبر العشائر العربية في مصر- الوقوف مع السلطان طومانباي مستذكرين ما حلَّ بهم طوال العصر المملوكي، المصدر السابق، ص٢٤٠ .
- ابن طولون، مفاكهة، ص٣٣١؛ ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جمعية المستشرقين الألمانية، القاهرة، ١٩٦٠-١٩٦٣م، ج٤، ص١٦ ج٤، ص١٦؛ ابن زنبل، ص٢٣٩ .
- ابن إياس، بدائع، ج٤، ص١٦؛ قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، عين للدراسات، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٢٨٠ .
- جانبرد الغزالي: استلم نيابة حماة ثم دمشق أيام المماليك، وفي العهد التركي كانت له ولاية الشام، بعد ذلك طلب السلطنة من العثمانيين فثار عليهم وقتل على إثر ذلك سنة ٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م، ابن العماد، شذرات، ج٨، ص١٥٠-١٥٢؛ الغزي، الكواكب، ج١، ١٩٨، ج٣، ص١٥٦؛ الكرمي، نزهة، ص٢٢٩ .
- ابن زنبل، آخرة، ص١٧٠، المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق، احسان حقي، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٣م، ص١٩٢ .
- ابن زنبل، آخرة، ص١٧٣ .
- المصدر السابق، ص٢٧٠-٢٩٢ .
- ابن زنبل، آخرة، ص١٨٩ .
- المصدر السابق، ص١٥٨؛ الغزي، الكواكب، ج١، ص١٢٣ .
- قال المحبي في نسبهم لنوح عليه السلام: "قد تقرر أن أصل بيتهم من التركمان النزالة الرحالة من طوائف التاتار وينتهي نسبهم إلى يافث بن نوح وهو الجد السادس والأربعون للسلطان إبراهيم العثماني" . وقال في السياق ذاته: " ولما كانت أسماؤهم أعجمية أضربت عن ذكرها لطولها واستعجامها . . . وهي مذكورة في التواريخ التركية " . المحبي، محمد بن أمين الدين(١١١١هـ/ ١٦٩٩م)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج٤، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، ج١، ص١٣؛ ابن زنبل، آخرة، ص١٥٥ .
- ابن زنبل، آخرة، ص٢٤٤ .
- ابن طولون، مفاكهة، ص١٠١؛ الكرمي، نزهة، ص٢٢٨؛ نقولا زيادة، رواد الشرق العربي في العصور الوسطى، ١٩٤٣م، ص ١٢٣ .

- العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٩٠، ٤٩١؛ ابن طولون، مفاكهة ص٦٦؛ ص٧٥، ٢٣٤؛ الغزي، الكواكب، ج١، ص٢٩٥.
- ابن طولون، مفاكهة، ص١٠١؛ ابن إياس، بدائع، ج٥، ص٤٦٥.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٢٨٠.
- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص١٥٠؛ ابن طولون، مفاكهة، ص٢٨٨؛ نقولا زياده، دمشق في عصر المماليك، مكتبة لبنان، ١٩٦٦م، ص٦٥.
- الخاصكية: هم الذين يلازمون السلطان في خلواته ويسوقون المحمل ويجهزون في المهمات الشريفة والخاصة، ابن شاهين، زبدة، ص١١٦، العمري، التعريف، ص١٠٣.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٧٧، ص١٢١.
- المصدر السابق، ص١٠٤، ص١٠٧.
- ابن طولون، أعلام، ص٢٧٧؛ ابن طولون، مفاكهة، ص٩٧، ٢١٧، ٢٦٧.
- ابن طولون، مفاكهة، ص١٣٥.
- العليمي، الأنس، ج٢، ٤٩٤؛ ابن طولون، مفاكهة، ص٦٣.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي(ت٧٧٤هـ/ ١٣٦٢م)، البداية والنهاية، ج١٤، مكتبة الإيمان، المنصورة، (د،ت)، ج١٤، ص٥٤٢؛ المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، نشره، محمد مصطفى زياده وجمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٤٠م، ص٣٧-٣٨؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ/ ١٥٠٦م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج٢، ١٣٢٧هـ، ج٢، ص٢٩٧؛ العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٨٧؛ ابن طولون، مفاكهة الخلان، ٣٠٥، ٣١٣، ٢٨٩؛ ابن إياس، بدائع، ج٢، ص٢٧٣-٢٧٥، ج٤، ص١٠٩؛ زياده، دمشق، ص٦٢؛، فليب حتي، تاريخ العرب، دار غندور، (د،ت)، ص٧٩٠.
- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص١٤٣.
- ابن طولون، مفاكهة ص٣٣٧-٣٤٠.
- العمري، التعريف، ص١٠٧-١١٤؛ قانصوة الغوري، موجز دائرة المعارف الإسلامية، ج٣٣، ط١، الشارقة، ١٩٩٨م، ج٢٦، ص٨٠٢٩.
- العمري، التعريف، ص١١١؛ موسى بن محمد بن يحيى اليوسفي، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق أحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م،

ص٢٠٧-٢١٠ ؛ شرف الدين يحيى بن المقر بن الجيعان(ت٨٨٥هـ/ ١٤٧٩م)، التحفة السنية باسماء البلاد المصرية، بولاق، ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، ١٨٩ ؛ طوخان، النظم، ص١٥٥ .

- المقريزي، السلوك، ج٤، ص٩٩ .
- العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٩٧ ؛ ابن طولون، مفاكهة، ص١٣٢ .
- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص١٦٠ .
- ابن طولون، مفاكهة، ص٦١، ٧٤، ٩٤ .
- المصدر السابق، ص١٧٧ .
- ابن طولون، أعلام، ص٢١٦ ؛ ابن طولون، مفاكهة، ص٣١٥ .
- المقريزي، السلوك، ج٤، ص ٣٩٦ .
- ابن طولون، مفاكهة، ص٧٥ .
- العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٧٢، ابن طولون، مفاكهة، ص٨٠، ١٠٠، ١٠٢ .
- العمري، التعريف، ص١٥١ .
- المقريزي، السلوك، ج٤، ٣٩٦، الخطط، ج٤، ص٥٨٤ ؛ العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٩٣ ؛ ابن طولون، مفاكهة، ص٧٩؛ السبكي، تاج الدين بن تقي الدين (٧٧١هـ/ ١٣٧٠م)، معيد النعم ومبيد النقم،
  تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٤٨م، ص٣٤؛
  Baumgarten, The Ttravels of Martin Baumgarten throught Egypt, Arabia,Palestine and Syria, Vol.11.p.460-61.
- العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٧٤ .
- الصيرفي، علي بن داود بن (ت٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ أهل الزمان، تحقيق، حسن حبشي، القاهرة، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٤م، ج٣، ص٢٤١ .
- ابن إياس، بدائع، ج٢، ص٢٢٣ .
- العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٩٤ .
- المقريزي، السلوك، ج٤، ص٩١٣ .
- المصدر السابق، ج٢، ص٥٠٢ .
- ابن إياس، بدائع، ج١، ص٥٧٨ .

- المقريزي، السلوك، ج٣، قسم٢، ٩٢٢؛ زيادة، رواد، ص١١٠، ١٢٠؛
Adler Elkan Nathan: Jewish Travellers, 1st, Published LONDON 1930, P. 133
- ابن طولون، مفاكهة، ص٢٨٣.
- المصدر السابق، ص٣١٨.
- العليمي، الانس، ج٢، ص٤٢٦-٤٤٠؛ الغزي، الكواكب، ج١، ص٢٩٩..
- المقريزي، السلوك، ج٣، ص٩٢٢، ج٤، ٤١٦، ٩٢٨.
- ابن طولون، ص٣٦، ٣١٨.
- العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٧٨.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٣٦.
- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص١٤٣.
- المصدر نفسه، ج٨، ص١٤٩؛ موجز دائرة، ج٢٦، ص٨٠٢٨.
- ذكر المقريزي مثالاً على ذلك عندما أخبر بما حل بطائفة الحاكة بالإسكندرية، فقد أشار أنه عندما جرى تعداد لمعامل الحاكة فيها عام ٨٣٧هـ/ ١٤٣٣م حيث بلغت ٨٠٠معمل(نول)، بينما كانت في حدود عام ٧٩٠هـ/ ١٣٩٠م ١٤٥٠٠معمل، وقد وضح سبب هذا التراجع في عددها لظلم ولاة الأمر من الحكام، المقريزي، السلوك، ج٤، ص٩٠٩.
- ابن حجر، شهاب الدين أحمد العسقلاني(ت٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م)، أنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشي، القاهرة، ١٩٦٩-١٩٧١م، ج٢، ص٣٦٠؛ الصيرفي، بدائع، ج١، ٣٨٧ أحمد سامح الخالدي، رجال الحكم والإدارة في فلسطين من عهد الخلفاء الراشدين إلى القرن الرابع عشر الهجري، (د. ت) ص٧٨-٧٩؛ علي السيد علي، القدس في العهد المملوكي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٤١.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٢٥٣، ٢٧٠.
- المقريزي، السلوك، ج٢، ص٦٩٦.
- ابن إياس، بدائع الزهور، ج٥، ص٣٦.
- المقريزي، السلوك، ج٤، ص١٢١١؛ ابن تغري بردي، منتخبات، ص١٠.
- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي المعرف بابن بطوطة (ت٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الاسفار، ص٦٥١؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٥، ص٨٩؛ زيادة، دمشق، ص١٤٨.

- ابن طولون، مفاكهة، ص٧٥؛ فليب حتي، تاريخ، ص٧٨٩؛ فوزي عباس الميموني، الحياة الاقتصادية في مصر العليا خلال العصر المملوكي، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٩٩.
- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٥، ص٤٠٥؛ ابن طولون، مفاكهة، ص٣٠٣.
- المقريزي، السلوك، ج٤، ص٣٩٦؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج١٣، ص١٥٢؛ العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٨٤، ٤٩٠، ٤٩٨؛ ابن إياس، بدائع، ج٢، ص٢٤٣؛ إبراهيم طرخان، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة، ١٩٦٥م، ص٢٥٤.
- اليوسفي، نزهة، ص٢٩٤-٢٩٧؛ ابن طولون، أعلام، ص٢٠٥؛ ابن إياس، بدائع، ج٥، ص٣٨.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٢٣، ص١٠٥.
- السيد رجب حراز، عصر النهضة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- المحامي، تاريخ، ص٢٨٩.
- التلمساني، أحمد بن محمد المقري، نفح الطيب من غُصن الأندلس الرطيب، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيرت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ، ج٢، ص٦١٥؛ السلاوي، أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، ، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٥٥م، ج٤، ص١٠٤؛ محمد عبد الله عنان، نهاية الأندلس، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٧م، ص٢٤٤-٢٤٥.
- فليب حتي، تاريخ، ص٧٩٠.
- كار بركلمان، تاريخ الشعوب الإسلامي، نقله إلى العربية، نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٨م، ص٤٢٩-٤٣٥.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٢٧٩.
- المقريزي، الخطط، ج٢، ص٢٦٩، السلوك، ج٤، ص١١٧٧؛ المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، (١٩٩٠م)، التربية العربية الإسلامية المؤسسات والممارسات، ج٤، عمان، ج٣، ص٧٢٤.
- السيد عبد العزيز سالم وسحر السيد عبد العزيز سالم، دراسة في تاريخ الأيوبيين والمماليك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص٢٠٤.

- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص٣٩٤-٣٩٦؛ السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد(ت٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م)، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، بيروت، (د،ت)، ص٢٠١-٢٠٥؛ العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٥٩، ٤٨٥؛ يوسف حسن غوانمة، دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين العصر الإسلامي، عمان، ١٩٨٣م، ص٢٣٢.
- العليمي، الأنس، ج٢، ص٤٥٣ العصامي، سمط، ج٤، ص٥٥؛ بركلمان، تاريخ، ص٤٤٢-٤٤٣.
- ابن طولون، مفاكهة، ٤٢؛ الكرمي، نزهة، ص٢٤٢؛ ابن العماد، شذرات، ج٧، ص٣٤٤٧؛ أكمل الدين احسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مجلدان، استانبول، ١٩٩٩م، مجلد ٢، ص٢٩.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٣٩.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٤٧.
- العصامي، سمط، ج٤، ص٥٥
- ابن طولون، مفاكهة، ص٤٢.
- ابن العماد، شذرات، ج٨، ص١١٣.
- ابن تغري بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، كاليفورنيا، ١٩٣٢م، ج٣، ص٤٧٤-٤٧٦.
- ابن زنبل، آخرة، ص١٤٠.
- ابن زنبل، آخرة، ص١٢٥؛ زياده، دمشق، ص٦١.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٣٣٩.
- وهي السنوات من ٩١٢-٩١٦هـ/ ١٥٠٦-١٥١٠م، ابن طولون، مفاكهة الخلان، ص٢٧٦.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٢٩٣.
- المصدر السابق، ص٢٧٧؛ الغزي، الكواكب، ج١، ص٢٩٧.
- ابن طولون، مفاكهة، ص٢٨٨؛ الغزي، الكواكب، ج١، ص٢٩٦.
- بركلمان، تاريخ، ص٤٤٧.